

مجموعة جي إف إتش المالية ("المجموعة")
محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية
المنعقد في يوم الأربعاء، 2 جمادى الآخر 1438هـ
الموافق 1 مارس 2017م
في تمام الساعة العاشرة والنصف صباحاً

بمقر مجموعة جي إف إتش المالية
مملكة البحرين

استهل السيد رئيس مجلس الإدارة لمجموعة جي إف إتش المالية اجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك باسم الله عز وجل والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه مرحباً بالسادة المساهمين وشاكراً لهم حضورهم الاجتماع. وكذلك رحب رئيس المجلس بمندوبي كل من إدارة المؤسسات المالية الإسلامية بمصرف البحرين المركزي ومندوبي وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومندوب بورصة البحرين ومندوب المدقق الخارجي السادة (KPMG) كما وأعرب السيد رئيس مجلس الإدارة عن بالغ شكره لعضو هيئة الرقابة الشرعية الدكتور فريد هادي لحضوره الاجتماع.

ومن ثم أشار السيد الرئيس إلى أن هذا الاجتماع هو الاجتماع الثاني لعقد جمعية عمومية غير عادية، حيث أن النصاب القانوني لم يكتمل في الاجتماع الأول بتاريخ 22 فبراير 2017م، مما استدعى عقد الاجتماع الثاني وقد بلغت نسبة الحضور من المساهمين في هذا الاجتماع أصالةً ووكالةً 1,262,885,019 سهم مثلت مانسته 56.02% من إجمالي الأسهم وهي نسبة تكفي النصاب القانوني المطلوب لعقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية للمرة الثانية.



بعدها استأذن السيد الرئيس من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة للبدء في اعمال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية كما وطلب السيد الرئيس موافقة السادة المساهمين على تعيين الدكتور محمد عبدالسلام سكرتيراً للجلسة. وبعد اقرار جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادية، تم العمل به على النحو التالي:

1. البند الأول : المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية السابق المنعقدة بتاريخ 12 أبريل 2015م

في البداية طلب السيد الرئيس من السادة الحضور إبداء أية ملاحظات أو تعليقات على المحضر المطروح للمناقشة في البند الأول.

ولما لم يبد السادة المساهمين أية ملاحظات بشأن بنود محضر الاجتماع السابق فقد تم المصادقة على محضر الاجتماع السابق والمنعقد بتاريخ 12 أبريل 2015 م بعد أن تم الإطلاع عليه من قبل المساهمين الحاضرين وإقرار ما جاء به من بنود.

2. البند الثاني :مناقشة توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس المال المصرح به للمجموعة من مبلغ 1,500,000,000 دولار أمريكي موزعة على 5,660,377,358 سهم إلى مبلغ 2,500,000,000 دولار أمريكي موزعة على 9,433,962,264 سهم بقيمة اسمية مقدارها 0,265 دولار أمريكي للسهم الواحد والمصادقة عليها.

شرع السيد رئيس مجلس الادارة بقراءة توصية المجلس، بعد ذلك استفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين عن ماهية الفكرة من وراء طلب زيادة رأس المال المصرح به من 1.5 مليار دولار أمريكي إلى 2.5 مليار دولار أمريكي على الرغم من أن رأس المال الصادر والمدفوع يبلغ في الوقت الحالي 597 مليون دولار أمريكي فبين السيد هشام الرئيس بأنه وكما سيتم الايضاح في البنود القادمة من جدول أعمال الاجتماع فإن الاستراتيجية الجديدة للبنك تتضمن إصدار أسهم جديدة لتملك بعض الصناديق الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية وأن المقصود به في هذا البند هو رفع رأس المال المصرح به وهو ما لا يؤثر على السادة المساهمين.



وبعد المناقشة صادقت الجمعية العامة غير العادية على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس المال المصرح به للمجموعة من مبلغ 1,500,000,000 دولار أمريكي موزعة على 5,660,377,358 سهم إلى مبلغ 2,500,000,000 دولار أمريكي موزعة على 9,433,962,264 سهم بقيمة اسمية مقدارها 0,265 دولار أمريكي للسهم الواحد.

3. البند الثالث: المناقشة والمصادقة على توصية مجلس الإدارة بخصوص الاستراتيجية الجديدة

للمجموعة والمتعلقة بالاستحواذ على مؤسسات مالية واستثمارات في البنية التحتية واصول استراتيجية عن طريق مقايضة أسهم المساهمين والمستثمرين في تلك الاصول باسهم المجموعة من خلال زيادة رأس المال الصادر والمدفوع من 597,994,604 دولار أمريكي إلى 1,498,994,604 دولار أمريكي بحد أقصى عن طريق اصدار أسهم جديدة بعد الحصول على الموافقات اللازمة من جميع الجهات الرقابية، وذلك على النحو التالي:ـ

(أ) زيادة رأس المال بمقدار لا يتجاوز 450,500,000 دولار أمريكي، وذلك عن طريق إصدار اسهم جديدة بحد أقصى 1,700,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 0,265 دولار أمريكي فضلاً على علاوة إصدار مقدارها 0,688 دولار أمريكي (قيمة إجمالية للسهم بمبلغ 0,953 دولار أمريكي ما يعادل تقريباً 0,360 دينار بحريني، 3,5 درهم إماراتي، 0,29 دينار كويتي) تخصص للاستحواذ على عدد من اصول البنية التحتية والصناديق الاستثمارية.

(ب) زيادة رأس المال بمقدار لا يتجاوز 450,500,000 دولار أمريكي، وذلك عن طريق إصدار أسهم جديدة بحد أقصى 1,700,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 0,265 دولار أمريكي فضلاً على علاوة إصدار تحدد قيمتها من قبل مجلس الادارة وفقاً لأوضاع السوق، تخصص للاستحواذ على عدد من المؤسسات المالية وأصول استثمارية أخرى.

MOICT
Received



وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
قسم الإستعلام

بالإشارة للبند الثالث من جدول أعمال الاجتماع ذكر المساهم إبراهيم صلاح الدين بأنه في العام 2009م أعلن مجلس الادارة عن أرباح هائلة تجاوزت نسبتها الـ 110% من رأس المال عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2008م، إلا أنه وبعد شهرين فقط عقدت جمعية عامة غير عادية بسبب الخسائر التي تكبدتها المجموعة حيث طلب من المساهمين في الاجتماع الموافقة على زيادة رأس المال مضيفاً بأن الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الادارة في ذلك الوقت السيد أحمد فاعور قام بتقديم سيناريو متفائل وبناءً عليه وافقت الجمعية على زيادة رأس المال بـ 300 مليون دولار أمريكي. كما و اضاف انه بعد انتهاء السنة المالية 2009م أعلنت المجموعة عن خسائر ضخمة بلغت 729 مليون دولار أمريكي حيث قام السيد أحمد فاعور بتقديم إستقالته. وأكمل السيد إبراهيم صلاح الدين بالقول بأنه وبحلول نهاية السنة المالية 2010م سجل البنك خسائر بلغت 349 مليون دولار أمريكي والتي على إثرها تمت إعادة هيكلة البنك وخفض رأس المال إلى 145 مليون دولار أمريكي (1 سهم عن كل 4 أسهم) حيث خسر المساهمين 75% من أسهمهم في سبيل إنقاذ البنك من الإفلاس، متسائلاً عن أسباب طلب الزيادة في هذا البند. و أضاف بأن مجلس الادارة قد ذكر في رده على استفسار أحد المساهمين خلال الجمعية العمومية غير العادية والمنعقد بتاريخ 12 أبريل 2015م بأن البنك ليس لديه اية نية لزيادة جديدة في رأس المال، فأعقب السيد أحمد المطوع بالقول بأن البنك لديه حالياً مجلس إدارة وإدارة تنفيذية جديدين حريصين على الشفافية إلا أنه في كثير من الاحيان تضطر البنوك إلى سلك نهج معين واتخاذ قرارات معينة على ضوء ما تواجهه من ظروف فيستجيب البنك بناءً على ذلك بحسب معطيات السوق مراعيًا مصلحة المؤسسة والمساهمين.

وفي معرض رده على استفسارات المساهم إبراهيم صلاح الدين قال السيد هشام الرئيس بأنه يجب أن لا يتم الحكم على الاستراتيجية قبل الاطلاع على تفاصيلها وأنه ليس من العدل الحكم على الادارة ومجلس الادارة الحاليين بناء على ما حدث قبل تسع سنوات الماضية مضيفاً بأن استراتيجية رفع رأس المال أو خفضه قد يكون ايجابيا او سلبيا ويتم الحكم عليها من النتائج مؤكداً بأن استراتيجية البنك خلال السنتين الأخيرتين كانت ناجحة جدا حيث ارتفعت القيمة الدفترية والقيمة السوقية للمجموعة مشيراً بأن هذه الزيادة سواءً جاءت بفعل العمليات المصرفية التشغيلية للبنك أو كانت نتيجة عمليات التسوية و استرداد حقوق البنك فهي تعتبر انجازا لادارة البنك ومجلس ادارته.



ومن ثم قدم السيد هشام الرئيس عرضاً عن الاستراتيجية الجديدة للبنك مبيناً بأن سعر السهم قد ارتفع بشكل ملحوظ منذ العام 2015م حيث وصل سعر السهم في فبراير 2017م إلى 0.50 سنت أمريكي أما اليوم فيتداول السهم بسعر 80~70 سنت أمريكي أو ما يعادل 2.9 درهم إماراتي. وتعليقاً على نسب المساهمة الحالية للمساهمين ذكر السيد هشام الرئيس بأن الحصة المسيطرة والمؤثرة قد زادت بشكل ملحوظ، بالإضافة إلى المتكاملة كابيتال التي تملك ما نسبته (13.4%) والسيد محمد أحمد سعيد القاسمي الذي يملك (7.6%) وذلك بنهاية العام 2016م، قد تم الاعلان مؤخراً عن إمتلاك السيد عادل الحوسني ما نسبته 5% من أسهم البنك مما يدعم القيمة السوقية للبنك وتوجهاته.

وواصل السيد هشام الرئيس عرضه بالقول بأن معدل الديون في البنك انخفض بشكل كبير من العام 2012م (233 مليون دولار أمريكي) حتى بلغت الديون 112 مليون دولار أمريكي بنهاية العام 2016م بنسبة رفع مالي أو نسبة ديون إلى راس المال (leverage ratio) 12.3% وهي نسبة جداً منخفضة وتشكل معدل مخاطرة منخفض مقارنة مع مؤسسات مالية مشابهة في المنطقة مضيافاً بأن القيمة السوقية للمجموعة بلغت قيمة تصل إلى 1.7 مليار دولار أمريكي في فبراير 2017م وأن الاستراتيجية التي تبناها مجلس الادارة تتضمن رفع هذه القيمة إلى 4 مليار دولار أمريكي بنهاية العام 2019م ورفع إجمالي الاصول تحت الادارة إلى 11.6 مليار دولار أمريكي في العام 2019م.

وأضاف السيد هشام الرئيس بأن استراتيجية النمو التي تتبناها المجموعة تعتمد على النمو عن طريق الاستحواذات وهي استراتيجية متبعة دولياً بين العديد من المؤسسات وبالتالي ستقوم المجموعة بالاستحواذ على أصول البنية التحتية والصناديق الاستثمارية مثل صندوق مدينة الطاقة في الهند و Royal Ranches Marrakech و Tunis Financial Harbour عن طريق إصدار اسهم جديدة بحد أقصى 1,700,000,000 سهم بقيمة إسمية قدرها 0,265 دولار أمريكي فضلاً على علاوة إصدار مقدارها 0,688 دولار أمريكي (قيمة إجمالية للسهم بمبلغ 0,953 دولار أمريكي ما يعادل تقريباً 0,360 دينار بحريني، 3,5 درهم إماراتي، 0,29 دينار كويتي) تخصص للاستحواذ على عدد من اصول البنية التحتية والصناديق الاستثمارية.

وبعد مناقشة البند بإستفاضة وعند الانتهاء من الرد على استفسارات السادة المساهمين صادقت الجمعية العامة غير العادية على الاستراتيجية الجديدة للمجموعة والمتعلقة بالاستحواذ على مؤسسات مالية واستثمارات في البنية التحتية واصول استراتيجية عن طريق مقايضة أسهم المساهمين والمستثمرين في تلك الاصول بأسهم



المجموعة من خلال زيادة رأس المال الصادر والمدفوع من 597,994,604 دولار أمريكي إلى 1,498,994,604 دولار أمريكي بحد أقصى عن طريق إصدار أسهم جديدة ووافقت عليها شريطة الحصول على الموافقات اللازمة من جميع الجهات الرقابية، وذلك على النحو التالي:-

(أ) زيادة رأس المال بمقدار لا يتجاوز 450,500,000 دولار أمريكي، وذلك عن طريق إصدار أسهم جديدة بحد أقصى 1,700,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 0,265 دولار أمريكي فضلاً على علاوة إصدار مقدارها 0,688 دولار أمريكي (قيمة إجمالية للسهم بمبلغ 0,953 دولار أمريكي ما يعادل تقريباً 0,360 دينار بحريني، 3,5 درهم إماراتي، 0,29 دينار كويتي) تخصص للاستحواذ على عدد من أصول البنية التحتية والصناديق الاستثمارية.

(ب) زيادة رأس المال بمقدار لا يتجاوز 450,500,000 دولار أمريكي، وذلك عن طريق إصدار أسهم جديدة بحد أقصى 1,700,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 0,265 دولار أمريكي فضلاً على علاوة إصدار تحدد قيمتها من قبل مجلس الادارة وفقاً لأوضاع السوق، تخصص للاستحواذ على عدد من المؤسسات المالية وأصول استثمارية أخرى.

4. البند الرابع : المناقشة والمصادقة على تنازل المساهمين الحاليين عن حق الأولوية في الأسهم العادية الجديدة المزمع إصدارها حسب البند الثالث من جدول الأعمال

قام الدكتور أحمد المطوع بتلاوة البند الرابع من جدول الأعمال والمتمثل في المناقشة والمصادقة على تنازل المساهمين الحاليين عن حق الأولوية في الأسهم العادية الجديدة المزمع إصدارها، ولم يبد أي من السادة المساهمين أية استفسارات بشأن هذا البند، و عليه تمت المصادقة على تنازل المساهمين الحاليين عن حق الأولوية في الأسهم العادية الجديدة المزمع إصدارها حسب البند الثالث من جدول الأعمال.

5. البند الخامس: المصادقة على تفويض مجلس الادارة للقيام بفرض أية أحكام أو شروط أخرى تتعلق بالعمليات والاسهم المذكورة في البند الثالث من جدول الاعمال

بعد المناقشة والتداول تمت الموافقة والمصادقة على تفويض مجلس الادارة للقيام بفرض أية أحكام أو

شروط أخرى تتعلق بالعمليات والاسهم المذكورة في البند الثالث من جدول الاعمال

MOICT
Received



جدول الأعمال
تم الإستلام

16 APR 2017

Page 6 of 8

GFH Financial Group B.S.C., P.O. Box 10006, Manama, Kingdom of Bahrain, (P) +973 17538538, (F) +973 17540006, info@gfh.com, www.gfh.com
GFH Financial Group B.S.C. is a public joint stock company incorporated in the Kingdom of Bahrain with CR 44136 and licensed as an Islamic wholesale bank by the Central Bank of Bahrain

6. البند السادس: الموافقة على تفويض رئيس مجلس الإدارة أو/والرئيس التنفيذي أو من ينوب عنه في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد أعلاه، بما فيه تمثيل المجموعة في المفاوضات النهائية لإتمام عمليات الاستحواذ سالفه الذكر، واتخاذ كل ما يلزم لذلك لدى الأفراد ذات الصلة أو الجهات الرقابية ذات العلاقة داخل أو خارج مملكة البحرين ولدى كافة الأسواق المالية المدرج فيها أسهم المجموعة. والتوقيع على كافة الأوراق وعقود الاستحواذ النهائية وتنفيذ والتوقيع على أية وثائق أو تعديلات على عقد التأسيس والنظام الأساسي للمجموعة بالنيابة عن المساهمين أمام كاتب العدل بمملكة البحرين، بشأن ما جاء في جدول الأعمال

بعد المناقشة والتداول تمت الموافقة والمصادقة على تفويض رئيس مجلس الإدارة أو/والرئيس التنفيذي أو من ينوب عنه في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد أعلاه، بما فيه تمثيل المجموعة في المفاوضات النهائية لإتمام عمليات الاستحواذ سالفه الذكر، واتخاذ كل ما يلزم لذلك لدى الأفراد ذات الصلة أو الجهات الرقابية ذات العلاقة داخل أو خارج مملكة البحرين ولدى كافة الأسواق المالية المدرج فيها أسهم المجموعة. والتوقيع على كافة الأوراق وعقود الاستحواذ النهائية وتنفيذ والتوقيع على أية وثائق أو تعديلات على عقد التأسيس والنظام الأساسي للمجموعة بالنيابة عن المساهمين أمام كاتب العدل بمملكة البحرين، بشأن ما جاء في جدول الأعمال.

7. البند السابع: المناقشة والمصادقة على تعديل بنود عقد التأسيس والنظام الأساسي للمجموعة ليتوافق مع متطلبات قانون رقم (50) لسنة 2014 والخاص بتعديل بعض احكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001، وإضافة التعديلات اللازمة بشأن ما جاء في جدول الأعمال، وذلك بإعادة صياغة عقد التأسيس والنظام الأساسي ليشمل

جميع تلك التعديلات



وافقت الجمعية العمومية غير العادية على تعديل بنود عقد التأسيس والنظام الأساسي للمجموعة ليتوافق مع متطلبات قانون رقم (50) لسنة 2014 والخاص بتعديل بعض احكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001، وإضافة التعديلات اللازمة بشأن ما جاء في جدول الأعمال، وذلك بإعادة صياغة عقد التأسيس والنظام الأساسي ليشمل جميع تلك التعديلات.

وبعد أن انتهت الجمعية العامة غير العادية من مناقشة كافة البنود أعلن الرئيس إنتهاء اعمال الجمعية العامة غير العادية في تمام الساعة الحادية عشر ظهراً.



الدكتور محمد عبدالسلام

رئيس قسم الرقابة الشرعية

مقرر الجلسة/مقرر مجلس الإدارة



الدكتور أحمد المطوع

رئيس مجلس الإدارة

